التخصيص الجزئي للتعليم: هل ينقذه من ورطته؟

وزير التربية والتعليم

د. عبدالحفيظ محبوب

حينما نتطرق إلى موضوع التعليم باعتباره محوراً أساسياً ومقياساً لتقدم الشعوب، فالشعوب المتقدمة تمتلك تعليماً جيداً، بل نجد أن الدول المتقدمة في حالة قلق دائم كي تحافظ على تقدمها؛ وهي حريصة على مواصلة تطوير وتحديث تعليمها بشكل متواصل، ولكن السؤال لماذا لم يتمكن تعليمنا من مواكبة التطورات العالمية وعدم قدرته حتى الآن على قيادة قاطرة التنمية في بلادنا؟

وهناك دول ناشئة استطاعت أن تخرج من دائرة التخلف والجمود إلى دائرة التقدم مثل الصين والهند وماليزيا وغيرها من الدول، وبدأت تتنافس على جعل التعليم دينمو التقدم الاقتصادي في بلدانها.

وتنفق السعودية ربع ميزانيتها على التعليم ارتفعت من ٨٧,٣ مليار ريال عام ٢٠٠٦م إلى ١٢٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩م، ولكن لا تزال مخرجات التعليم العام متواضعة رغم بذل كل الجهود المضنية ومحاولة تطبيق تجارب دول عديدة، لكن لا تزال مسيرة التعليم آثارها على التنمية محدودة جداً.

مما جعل خادم الحرمين الشريفين يقود إصلاح العملية التعليمية بنفسه ويتبنى مشروعاً تعليمياً لتطوير التعليم أقره مجلس الوزراء في ١/٢٤/ ١٤٢٨هـ، تكوّن المشروع من أربعة برامج تهدف إلى استكمال عملية التكامل في العملية التعليمية، ومدة المشروع ستة سنوات ويكلف تسعة مليارات ريال؛ وهذا المشروع يشتمل على تطوير المناهج والمعلمين والفصول الدراسية والأنشطة غير الصفية، ولكن مضى من مدة المشروع عامان ولم يحدث تقدم يذكر في عملية تطوير التعليم، فأصبح أمام الوزير الجديد تحد ومسؤولية أمام المجتمع وتجاه خادم الحرمين الشريفين؛ إذ لا يمكن مواجهة الواقع بجهود تقليدية، بل عليه أن يقدم إستراتيجيات واضحة لتحريك المياه الراكدة لا بل لتحريك المياه الآسنة، ولا يتم ذلك إلا ضمن إطار مؤسسي؛ لأن عمل الفرد مهما أوتي من قدرات وكفاءات لا يستطيع العمل بمفرده ولاحتى ضمن فريق عمل، بل بالعمل ضمن مجتمع تعليمي يجعله يشارك في تطوير العملية التعليمية، بدلا من جعله مجتمعاً يتلقى الأوامر والقرارات والتعليمات مستبعداً ومهمشاً قدراته وكفاءاته التربوية والعلمية واستبدالها بخبرات تقليدية غير قادرة على تطوير التعليم وتحديثه والاستجابة السريعة للمتغيرات الاجتماعية والقدرة على مواجهة الواقع التقليدي.

فلا بد أن نشخص واقع التعليم أولا كي نستطيع أن نضع الإستراتيجيات المناسبة، لأن التعليم هو المسؤول الأول عن طلاب لا يفكرون، وليست لديهم القدرة على مواجهة الذات أو القدرة على مناقشة كافة الموضوعات بصراحة وشفافية، وليست القضية في عدم وجود أفكار خلاقة، بل المشكلة في التعليم بواسطة الخوف أو بإطلاق أحكام نهائية أو إقصائية لا تسمح للطالب إمكانية المساهمة بأفكاره خاصة وأن الطالب نفسه يحمل ثقافة الخوف أو ثقافة الممنوع؛ وهذا كاف لكبت أفكاره وتساؤلاته؛ ما يجعله عاجزاً عن إنتاج أفكار أصيلة وجريئة، لأن الطالب يعيش في جو تعليمي تقليدي يغلق أبواب الإبداع بحجة الحفاظ على الأفكار الموروثة التقليدية وهي أفكار مكررة لا تسمح للإبداع، والسؤال كيف نصوغ إستراتيجيات تقودنا إلى الطالب المبدع؟ ولا يمكن الوصول إلى الطالب المبدع إلا إذا جعلنا من التعليم استثماراً أساسياً؛ لأن التعليم الحكومي بمفرده غير قادر على قيادة التعليم.

ولم يفسح المجال في الفترة الماضية أمام التعليم الخاص، وإن توافر فإنه في في ظل مشروع تجاري، بمعنى أن أصحاب المدارس هدفوا إلى تحقيق الربح فقط إضافة إلى خضوع مناهجها لمراقبة التعليم الرسمي، ولم تظهر مدارس خاصة خيرية تؤسس كمشاريع استثمارية بدعم من رجال الأعمال والاستعانة بخبرات عالمية لا تهدف للربح فقط

وإنما من أجل تطوير التعليم والاكتفاء برسوم تغطي التكاليف الإدارية.

وسبق أن وافق خادم الحرمين الشريفين على تشكيل لجنة من جهات عدة للنظر في مشروع التخصيص الجزئي للتعليم العام؛ لأن الدولة لا تريد الانتظار طويلاً بعدما خصصت ٢٥ في المائة من ميزانيتها لقطاع التعليم ومع ذلك لا تزال مخرجات التعليم متواضعة وأقل من الحد الأدنى.

فالدولة بحاجة إلى مؤشرات جاهزة من أجل إصلاح وتطوير وبناء الخطط المستقبلية، وتخصيص التعليم جزئياً له أهمية كبرى ومردود اقتصادي وتطوير اجتماعي للتخفيف من تراكم الأعباء على أجهزة الدولة؛ أي تحويل التشغيل في بعض المدارس من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص مقابل تحمل الدولة التكاليف والاستمرار في الإشراف والمتابعة دون أن يتحمل ولي أمر الطالب أي تكلفة مادية مع تقديم خدمة تعليمية بجودة أعلى لخلق تنافسية عالية بين قطاعات التعليم، صحيح أن الوزارة السابقة ألغت مركزية الاختبارات، لكن عوامل أخرى ما زالت قائمة؛ وهي عديدة وكثيرة منها ما يتعلق بنوعية التعليم وكفاءة المعلم وصلاحية المدارس وجاهزية البنية والبيئة التعليمية، لأن اختبارات القياس كشفت أن خمسة في المئة فقط من طلاب الثانوية حصلوا على نسبة ٨١ في المائة فأكثر بينما من حصل على تقدير امتياز من طلاب الثانوية أكثر من ربع الطلاب مما يدلل على وجود فجوة كبيرة جداً في نوعية التعليم العام، ومن الصعب أن تستمر إعادة هيكلة التعليم العام كحقل تجارب لفترة طويلة أثبتت العديد من هذه التجارب فشلها؛ لأن المضامين السابقة غير صالحة لعصر العولمة؛ لأنها مضامين ناقصة لا تنتج قدرات متفوقة بالمعنى الإبداعي والعلمي.

فنحن بحاجة إلى ثورة حقيقية تعيد حياكة المضامين التربوية بعيداً عن ذهن التلقين والتلقي السلبيين، لأن المنظومة التربوية هي التي تعبّد الطريق وتهندس الذهن، فالرصيد البشري هو القادر على الابتكار والنقد والتفكير الحر الذي يعتبر القوام الحقيقي للتنمية والتقدم؛ وهذه المنظومة هي التي تضمن خلو التعليم من التطرف والغلو الذي ألغى التنوع والتعدد والانفتاح على الثقافات، وكان عائقاً أمام التطوير والتحديث وغير قادر أيضاً على ترسيخ قيم الحوار والإبداع وتكريس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابية للمرأة..

لأن تطوير التعليم مفهوم أوسع عما يتصوره البعض باختزاله في تطوير المناهج فقط في حين أن المناهج هي جزء من تطوير العملية التعليمية فهل ينقذ تخصيص التعليم العام جزئياً من ورطته؟

د. عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب